مخافة الطول، وقال مُسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه([345]). وقد بحث التهانوي في الفصل الثاني من كتابه حول إطلاق الصحيح على كتابي البخاري ومسلم وذكر آراء المناقشين([346]). وكذلك جاء هذا البحث في مقدمة ابن الصلاح([347]): وقال: ترك جماعة من المحدّثين الرواية عن البخاري لمسألة اللفظ([348]) ـ أي قوله: «لفظي بالقرآن مخلوق». وقد ذكر ابن الصلاح كغيره مراتب ما في الصحاح بأن أصحّ الأحاديث ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم...([349])وكذلك بحث هو حول إطلاق الصحيح على الكتب الخمسة ـ أي سوى ابن ماجه ـ([350]). والشيخ محمد ناصر الدين الآلباني، قسّم أحاديث البخاري في مقدمة كتابه «مختصر البخاري» إلى الموصولة ـ وهي التي يسوقها المؤلف بأسانيدها المتصلة منه إلى رواتها من الصحابة ـ والأحاديث المعلّقة، وقسّم المعلّقة إلى مرفوع وموقوف، وذكر عدد الأحاديث المرفوعة 998 حديثاً وعدد الأحاديث المعلّقة المرفوعة 317 حديثاً، وعدد الآثار الموقوفة 409 أثراً، ورقم الأحاديث الموصولة في المجلّد الأول من المختصر بلغ إلى 998 حديثاً، ولم نقف على المجلد